وليم نوكس دارسي وامتياز النفط في بلاد فارس

م. د. إياد ناظم جاسم
جامعة الانبار - كلية الآداب
قسم التاريخ

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنْ الرَحِيمْ

المقدمة

شغل النفط في نهاية القرن التاسع عشر الدول الكبرى ولاسيما بريطانيا التي حاولت جهد الإمكان الاستحواذ على مقدرات العالم من النفط لأنها فكرت بتحويل المصانع والبواخر من الفحم الحجري إلى النفط، لذلك سعت جاهدة المحافظة على ما وقع في يدها من امتيازات خارجية،ومنها الامتياز الذي حصلت عليه في عام ١٩٠١ الذي سمي بامتياز دارسي نسبة لصاحب هذا الامتياز، وما رافق هذا الامتياز من صعوبات مالية وسياسية فضلا عن الصعوبات التي مثلتها موافقة الحكومة الفارسية على هذا الامتياز من جانب ومن التزامات مع روسيا من جانب أخر، إما الصعوبات المالية التي أنهكت بدورها خزانه دارسي ومنها الصرفيات الغالية من أجور الحفر، إذ ألزمت دارسي إلى البحث عن مصدر لتمويل امتيازه،بعد توقف شركة بورما أويل عن مساعداتها المالية،وبعد الجهد الكبير الذي بذله في الحفر واستخراج النفط قامت الحكومة البريطانية بتمويل هذا الامتياز رغبة منها في الحفاظ على مصالحها في بلاد فارس، إذ كانت الحكومة الفارسية مرتبطة بالتزامات وتعهدات مع روسيا، الأمر الذي جعل من امتياز دارسي ممتداً على اغلب الأراضي الفارسية ما عدا شمال البلاد لان روسيا شغلته بامتيازات طويلة الأمد مع حكومة الشاه.

وعلى الرغم من الجهود المضنية لدارسي ومن خلفه الحكومة البريطانية التي ساندته بعد استخراج النفط بكميات تجارية، وسيطرتها على مقدرات النفط في بلاد فارس بتأسيس شركة الانكلو_فارسية، مما أزعج حكومة الشاه وبدأت بالمطالبة في نصيبها من إرباح النفط فألغت امتياز دارسي من طرف واحد، الأمر الذي اعترضت عليه الحكومة البريطانية وعدته أمرا

مخالفا لما جاء بالاتفاق المبرم وهددت بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية بعد أسبوع إذا ما تراجعت حكومة الشاه عن الأمر،ولعدم استجابة الحكومة الفارسية بالموعد الذي حددته الحكومة البريطانية أحالت القضية إلى عصبة الأمم وبعد مفاوضات ومجاذبات بين الطرفين تم التوصل إلى اتفاق جديد وإلغاء امتياز دارسي عام ١٩٣٣،ولتغطية منهجية البحث وجب عليّ تقسيمه إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، عسى أن أكون قد وفقت فيما سعيت، والله الموفق.

المبحث الأول : دارسي،حياته وعمله

ولادته ونشأته:

ولد (وليم نوكس دارسي) **William Knox D' Arcy** في الحادي عشر من تشرين الأول ١٨٤٩ في مدينة (نيوتن أبوت ديفرنشاير) **Newton Abbott Devardnthaee** في بريطانيا، والده أيرلندي هو (وليام فرانسيس دارسي) **William Francis Darcy** كان محامياً، وزوجته أي والدة دارسي اليزابيث بنت القس رو برت برادفور **Elizabeth Robert Bradford** وهو الابن الوحيد لهم. (١) كان من أسرة معروفة وسليل أللوردة (دي كنت دارسي) **Di I Darcy** زوجة لورد وحاكم أيرلندا في القرن الرابع عشر، تلقى تعليمه المبكر في مدرسة (ويست مينستر) **Westminster**، لندن ١٨٦٣.(٢) ثم انتقل مع عائلته إلى (كوينزلاند) **Queensland** ، (روكهاملتون) **Rokhammelton** في استراليا عام ١٨٦٦، واصل دارسي دراسته واختار دراسة القانون إذ أكمل دراسته فيها في آذار ١٨٧٢، عمل مع أبيه في المحاماة، وفيما بعد واصل هواياته الخاصة في مجال التعدين، وفي الثالث والعشرين من تشرين الأول من العام نفسه تزوج دارسي الآنسة (ماريا إلينا بيركبيك) **Maria Elena Berckbyk** في (كنيسة باتريك الكاثوليكية) **PatrickCatholic** (ولدت في ٦ آذار ١٨٤٠) وعاشوا في روكهاملتون في سدني، أنجبت له خمسة أطفال (ابنين وثلاث بنات) (فرانك فرانسيس) **Frank Francis**،

(أثيل دارسي) **Ethe Darcy**، (ألينا) **Elina** ، (لايونيل) **Lonel**، (بنفسج) **Violest** ، توفيت زوجته في التاسع عشر من كانون الأول ١٨٩٧.(٣) تزوج مرة ثانية في لندن في الثلاثين من كانون الثاني ١٨٩٩ من السيدة (ارنيستين اليزا) **Arenensten Eliza** بنت مالك صحيفة روكهاملتون. (٤)

نشاطه الاقتصادي:

بدأت صلة دارسي بالتعدين في عام ١٨٨٢، عندما وافق (إخوة مورغان) **Brothers Morgan** (الفريد) **Alfred**، و(داوين) **Dawen**، و(توماس) **Tomas** على تعديل عقود الإيجار على (جبل أرو نستن) **Mount Arontson** (فيما بعد جبل مورغان) وفي ذلك الأثناء كان وليم نوكس دارسي من مواطني البلدة البارزين ومضارب في الأرض وتعددت المغامرات له، لذلك استند إليه مورغان وإخوته لتطوير عقود إيجارهم في الجبل واستخراج الذهب بمساحة (٣٨ كم) بيد أن الأموال غير كافية لاستغلال مشروعهم، لذلك كانوا مستعدين لتحويل نصف الأسهم لأي شخص مستعد للاستثمار، عهد (**Skarrat**) قاعة توماس، مدير فرع روكهاملتون لمصرف كوينزلاند الوطني، أدرك أصحاب الأموال أن الاستثمار يكون جيداً لذا وافق (وليام باتسون) **William Bateson** (راعي) ووليم نوكس دارسي (محامٍ) على الاستثمار وأعطيت لهم نصف الأسهم بمبلغ قدره (٢٠٠٠)ألفي باون، أما النصف الآخر فأصبح لإخوة مورغان، وشكلت نقابة لتطوير المنجم ضمت كلاً من قاعة توماس، ووليام باتسون ووليم نوكس دارسي وإخوة مورغان الثلاثة. (٥)

وفي تشرين الأول ١٨٨٣ باع إخوة مورغان أسهمهم إلى النقابة بمبلغ قدره (١٠٠) مائة ألف باون مع الأرباح الكبيرة جداً، وفي عام ١٨٨٦ قرر الجميع تسجيل الشركة بشكل صحيح برأس مال اسمي تكون من مليون سهم لكل سهم واحد باون وسميت (شركة تعدين جبل مورغان الذهبية) **Gold Mining Mount Morgan**، أصبح وليم نوكس دارسي مدير الشركة وحامل أسهم رئيسي من الشركة بلغ (٣٥٨,٣٣٤)سهم. (٦)

العودة للعمل في بريطانيا:

أنهى وليم نوكس دارسي عمله في القانون عام ١٨٨٦، وتوجه إلى بريطانيا في السنة التالية، وفضل البقاء هناك مديراً لشركة تعدين جبل مورغان الذهبية، وبذا حقق أمنيته في توظيف ثروته في خدمة مجتمع اغلبه من الطبقة الراقية في بريطانيا، وكذلك الحال عندما وظف ثروته أيضا لمدة عشرين عاماً في استراليا، غير أنه لم يشعر بتحقيق كل طموحاته الاجتماعية بعد إن أصبح غنياً فعمد إلى شراء قاعة وقصر كبير في (ستانهور) Stanhor (ميد لسيكس) Midlex ومتنزه (بايلف) Belv وعقار في (نرفولك) Nruvolg في عام ١٨٨٩،فضلا عن منزله الكبير في ساحة ٤٢ في لندن. (٧) فشعر بحياة مترفة إلى حد كبير دفعته إلى الإسراف لعدم تمكنه من مجابهة جاذبية الحياة هناك، فصادف إن تعرضت مصالحه إلى مشاكل مالية عندما أغلق مصرف كوينزلاند الوطني عام ١٨٩٢ وهبوط أسهم شركة جبل مورغان، فضلاً عن مشاكل أخرى تعرضت لها أسهمه المالية المصرفية في استراليا، مما دفعه للبحث عن أماكن أخرى في العالم لتعزيز موقعه من جديد. (٨)

المبحث الثاني: دارسي والامتياز النفطي في بلاد فارس

في منتصف القرن التاسع عشر بذلت جهود لاستكشاف النفط في بلاد فارس أبرزها اكتشاف النفط في مقاطعة كوزيستان عام ١٨٥٥ من العالم البيولوجي (لوفتش) Loovitsh.(٩) ومنح أيضا امتياز في عام ١٨٧٢ إلى (البارون جوليوس دي رويتر) Baron Julius de Reuter (مؤسس وكالة رويتر) وشمل تأسيس المصارف ومد خطوط السكك الحديد وغيرها من الامتيازات في البلاد،غير إن هذا الامتياز الغي قبل المباشرة بتنفيذه لأسباب سياسية.(١٠) وفي أثناء الأعوام الأخيرة من القرن التاسع عشر بذل جهد أخر لجوليوس دي رويتر الذي بذل فيه جهود مضنية وصعبة غير أنه فشل في عام ١٨٩٠ بسبب الصعوبات الصعوبات السياسية. (١١) ولعل أهم الامتيازات البريطانية في نهاية القرن التاسع عشر هو حصول السير (هكجراف تاليوت) Hecgrav Taluot على حق احتكار شراء وتصنيع التبغ في جميع أقاليم بلاد فارس عام ١٨٩٧ مقابل دفع مبلغ (١٥) خمسة عشر

ألف ريال فارسي سنويا، وحصول الحكومة الفارسية على ربع قيمة الربح الصافي للشركة المحتكرة.(١٢)

حصل أنطوان كتابجي خان لنفسه على عدة حقوق امتياز فقد (كان يشغل منصب مدير عام الجمارك وشخصية مالية ذات نفوذ في البلاط الفارسي) فسافر لافتتاح معرض باريس لكن الهدف الرئيسي هو عرض ما حصل عليه من حقوق امتياز للبيع، وفي عام ١٩٠٠ عرض الامتياز على الوسيط في شؤون النفط كالوست سركيس كولبنكيان **Calouste Sarkis Gulbenkian** مقابل (١٥) خمسة عشر ألف جنيه إسترليني لكنه رفض شراءها لانشغاله الكامل بنفط العراق، لذلك لم يكن له سوى أن يغري المغامرين، فاجتمع في باريس كل من كتابجي والسير (هنري دروموند وولف) **Henry Drummond Wolf** الذي كان سفير بريطانيا في طهران، ومورغان اجتمع الثلاثة، وأشار دروموند بأن من هذا الامتياز لا يمكن لأحد أن يمول هذه المغامرة فأشار إلى دارسي. (١٣) وافق دارسي من حيث المبدأ على تمويل الامتياز، وفي السادس والعشرين من نيسان ١٩٠١ بعث (الفريد ماريوت) **Alfred Marriott** (ابن عم سكرتيره الخاص) إلى طهران للتفاوض حول الامتياز وبعد مباحثات استمرت عدة أشهر استطاع دارسي في الثامن والعشرين من أيار ١٩٠١، توقيع الاتفاقية مع شاه بلاد فارس.(١٤) بيد أن الشيء الوحيد الذي عكر صفو تلك المحادثات هو وصول خبر المباحثات بين الطرفين إلى السفارة الروسية والتي بدأت بالاحتجاج لأنها كانت ملتزمة مع بلاد فارس بامتيازات تشمل المناطق الشمالية، إذ طالبت روسيا بلاد فارس بامتيازات اقتصادية متنوعة، وحصلت شركة الطرق الروسية على عقود تعبيد الطرق العامة في الشمال، وتنظيف ميناء أنزلي واشترت شركة روسية أخرى حق صيد الأسماك من بحر قزوين، وتأمين الطرق في شمال بلاد فارس، والإشراف على إنتاج السجاد في« سلطان أباد» ، ثم زراعة القطن في خراسان، وكذا زراعة الأفيون في كرمان، وتدفقت تباعا رؤوس الأموال الأجنبية والبضائع الأوروبية إلى السوق الإيراني وبشروط مجحفة، من بينها احتكار الحكومة الروسية الجمارك الشمالية لبلاد فارس مقابل قرض قدمته للحكومة الفارسية مقداره (اثنان وعشرون مليون منّة روسية(بفائدة قدرها (٥) بالمائة لمدة خمسة وسبعين عاما ابتدائاً من عام ١٩٠٠ وتضمن القرض الروسي نصف مليون منة روسية قدمتها الحكومة الفارسية تعويضا للروس عن

امتياز التبغ السابق الذي سبق وان احتكرته بريطانيا لنفسها واستمرت الحكومة الفارسية في دفع مبلغ التعويض للروس حتى بعد إلغاء امتياز التبغ البريطاني عام ١٨٩٢، وبعد فتوى الشيخ ميرزا حسن الشيرازي بتحريم التبغ في ديسمبر عام ١٨٩١ (١٥) استدانت الحكومة الفارسية من الروس مبلغ عشر ملايين منة روسية من الذهب الخالص في عام ١٩٠١ بشروط مجحفة، إذ أجبرت الحكومة الإيرانية على قبول قيام الحكومة الروسية والبنك المقرض بمشروع إنشاء خطوط السكك الحديدية من جلفا إلى قزوين، وكذلك تخفيض الجمارك على البضائع المستوردة من روسيا، والحقيقة أن الحكومة الفارسية لم توجه القرض لتحسين الأوضاع الاجتماعية، وإنما أغدقت في إنفاق الأموال على كبار رجال الدولة وحاشية الشاه ورجال البلاط وكبار قواد الجيش. واستنفد الشاه بقية القرض في رحلاته إلى أوروبا للعلاج أو السياحة.(١٦)

واصل دارسي جهوده في بلاد فارس ومنحهم (١٠) عشرة آلاف جنيه إسترليني لاستثمار (٤٨٠) أربعمائة وثمانين ألف ميل مربع أي ما يعادل ثلاثة أرباع بلاد فارس لمدة (٦٠) عاماً للاستكشاف عن النفط في كافة أنحاء بلاد فارس ما عدا الأجزاء الشمالية الخمسة (أذربيجان، كيلان، مازنداران، استرا باد، خرا سان) المجاورة لحدود روسيا.(١٧)

كلف دارسي المهند س (جي. بي. رينولدز) **J. B. Reynolds** الذي عمل في الهند لسنوات عديدة وأخيراً عمل في سو مطره، وترأس عمليات الحفر والبحث في بلاد فارس عن النفط في منطقتين، الأولى في بختياري والثانية في الجنوب (الأهواز) وكان رينولدز يستعمل بغداد كقاعدة منذ البداية لنقل المعدات من الأجهزة التي كانت لزاماً أن تشحن من البصرة وما صاحبه من تأخيرات العوائق الرسمية من السلطات العثمانية الأمر الذي دعا إلى تأخير الحفر قليلاً.(١٨)

بدأ الحفر في الثاني من تشرين الثاني ١٩٠٢ إذ اختار الجيولوجيون مكاناً غير ملائم للحفر، فضلاً عن أحوال العمل كانت لا تطاق إذ لم يعتد العمال البريطانيون على حر وغبار الصحراء الفارسية إذ أصيب أكثرهم بالأمراض بسبب ماء الشرب غير النقي وحر الشمس الشديد، فضلاً عن السرقات التي تحصل في مخيمات الحفر من العصابات التابعة للقبائل التي

كانت تسكن تلك المناطق الذين لم يعترفوا بسلطة حكومة طهران، فاضطر رينولدز إلى تقديم المكافآت لشيوخ القبائل، واتخذ قسماً من الأهالي كحماة للمخيم، غير أنه لم ينجُ من السرقات، فسببت تلك الظروف وغيرها قلقاً شديداً لدارسي في لندن وكان قد انفق (٢٥٠) مائتين وخمسين ألف جنيه إسترليني في جلب المعدات والرجال والمهندسين إلى بلاد فارس، ودفع مبلغاً للسير هنري دروموند وولف الذي لم يستطع انتظار النتيجة (١٩)

وفي أيلول ١٩٠٣ أسس دارسي شركته الأولى (فيرست اكسبلوريشن كومباني) **First Exploitation Co.** برأسمال على شكل أسهم مقداره (٥٠٠) خمسمائة ألف جنيه إسترليني (قيمة السهم جنيه واحد) وسلم الشاه (٣٠) ثلاثين ألف سهم ووزع (٢٠) عشرون ألف سهم أخرى على رجال البلاط، وبدلا من تسليم (٢٠) عشرين ألف جنيه إسترليني نقداً للشاه أعطاه (٣٠) ثلاثين ألف سهم أخرى وهكذا تخلص دارسي من الدفع نقداً لأنه لم يكن معه من المال للدفع نقداً. (٢٠)

كان على دارسي أن يدفع للحكومة الفارسية حسب المادة العاشرة من اتفاقية الامتياز مبلغ قدره (٢٠) عشرون ألف جنيه إسترليني نقداً، فضلاً عن مبلغ (٢٠) عشرين ألف جنيه إسترليني من الأسهم المدفوعة لرأسمال أول شركة الفت بموجب المادة السابعة كما أن عليها أن تدفع سنوياً للحكومة الفارسية مبلغاً سنوياً عادل ١٦بالمائة من الأرباح الصافية لأية شركة تؤسس طبقا للمادة العاشرة من الاتفاقية، مما أثقل كاهل دارسي من عناء الحفريات التي قام بها المهندسون في بلاد فارس، وبحلول أيار ١٩٠٣ كان على دارسي دفع المبلغ المستحق وهو (٢٠) عشرون ألف جنيه إسترليني نقداً وفي عام ١٩٠٤ كما صادف دارسي في أغلب الأحيان عدم وجود النفط والاستناد على دعم مالي خارجي أو أن يبيع الامتياز،وبعد فشل عمليات الحفر الأولية توجه نحو منطقة البختيارية في الجنوب وأسس شركة أخرى عرفت بأسم (شركة بختياري أويل ليمتد) **Bakhtiari Oil Ltd** مستهدفاً التنقيب واستغلال حقول البختيارية وكان رأس مال الشركة مكوناً من (٤٠٠) أربعمائة ألف سهم قيمة السهم منها جنيه واحد، غير إن العمليات كلفت دارسي وأفرغت خزانته.(٢١)

بذلت الجهود من قبل رينولدز ومساعده (روزنبلانتر) **Rosenblantr** وحثهم على ذلك دارسي لبذل كل الجهود والطاقات وأخيراً في كانون الثاني ١٩٠٤ تدفق النفط من بئر ثانية حفرها روزنبلانتر، أعطت هذه البئر أمالاً مشجعه وكبيرة لمواصلة العمل وأفرح هذا النبأ دارسي إلا أنها لم تدم طويلاً، لأن البئر جفّ بعد شهرين، فرجع روزنبلانتر إلى بلاده بعد أن أنهكه الزحار وكسر قلبه فشل جهوده، وبقي رينولدز وحده يتابع الحفر وحثه على ذلك رسائل دارسي التي كانت تصله في كل يوم لمواصلة جهوده لاكتشاف النفط، في أثناء ذلك بدأ دارسي التفاوض مع شركة أمريكية وهي شركة (ستاندرد أويل أوف نيوجرسي) **Standard Oil of New Jersey**) للحصول على المال دون علم رينولدز لكن الشركة لم تأبه لأمره . (٢٢) وفي أيار ١٩٠٥ وقّع دارسي اتفاقية مع شركة بورما النفطية **Burma Oil** لإعطائه نفقات جديدة إذ كانت صرفيات الحفر تصل إلى (٥٠) خمسين ألف جنيه إسترليني وكان مستحقاً للحكومة الفارسية آنذاك (٢٠) عشرين ألف جنيه إسترليني سنويا واشتركت الشركة برئاسة اللورد سترثكونا والسير جون كارجيل (**Strathcona et Sir Jhon Cargiel**) لإنقاذ صاحب الامتياز السيئ الحظ وبدء تعاون طويل الأمد كما انه بدء تخطيط إجمالي لسياسة بترولية من الاميرالية البريطانية (٢٣)

وفي أيار ١٩٠٥ أسست شركة كونسيشن سنديكيت ليمتد (**Concession Syndicate Ltd**) التي أجرت أبحاث وتنقيبات في منطقة ماماتن (**Mamatain**) ولكنها فشلت في اكتشاف البترول، وأوصى الجيولوجيون المهندس رينولدز نقل أعماله إلى الجنوب وفي أثناء الأعوام ١٩٠٦، ١٩٠٧ تابعوا التنقيب ولكن دون جدوى وكانت المحاولتان الأخيرتان في كانون الثاني وآذار من عام ١٩٠٨،وفي الحادي والثلاثين من نيسان باع دارسي حصته من أسهم شركة اكسبلوريشن كومباني الى الشركة البريطانية المسماة بورما أويل واستلم مبلغ لقاء ذلك (٢٠٣٦٧) جنيه إسترليني نقداً و(٩٠٠) ألف جنيه إسترليني أسهما في شركة بورما أويل كومباني، وفي تموز ١٩٠٨ ظهرت أزمة مالية أخرى تتمثل بانسحاب شركة بورما والحكومة البريطانية، واجتمع أعضاء الشركة في لندن في آب من العام نفسه لبحث الوضع وبدا أنهم قرروا الاكتفاء بما جرى، وفي هذه الإثناء وصلت برقية إلى

ولسن(**Wilson**) (المندوب السامي البريطاني في العراق) في بغداد تقول إن الأموال نفدت وتقرر أخيراً وقف العمل، وأرسلت الأوامر إلى رينولدز التي صرحت إذا وصل كلتا الآبار إلى عمق (١٥٠٠) ألف وخمسمائة قدم بدون إيجاد النفط كان عليه حزم أمتعته والرجوع إلى البيت.(٢٤) أحس دارسي بخيبة أمل كبيرة ولكنه مع ذلك كله تابع الأمر، وفي السادس عشر من أيار ١٩٠٨ لاح إلى رينولدز بصيص الأمل عندما بدأ بحفر بئر جديدة في مكان يدعى مسجد سليمان فأسعد دارسي هذا الخبر بعد إن أصبح ينظر إلى نجاح الامتياز شيئاً فشيئاً، وتحقق حلمه بعد عشرة أيام في السادس والعشرين من أيار من العام نفسه عندما تفجر أول بئر نفطي على عمق (١١٨٠) ألف ومائة وثمانين قدماً في المنطقة المذكورة، الأمر الذي دعاه إلى مواصلة العمل، ومد الأنابيب بعد تدفق النفط بكميات كبيرة لكن هذه الأنابيب مرت عبر أراضي شو شتر وقصر شيرين في مقاطعة كرمنشاه ودالكي قرب بوشير وكل تلك الأراضي تعود ملكيتها لأشخاص منفردين وتدر دخلاً سنوياً قدره (٢٠٠٠)ألفا تومان للحكومة الفارسية، فكانت هذه المناطق ضمن عقد الامتياز طبقاً للمادة الأولى من الاتفاقية بشرط أن يدفع صاحب الامتياز مبلغاً قدره (٢٠٠٠)ألفا تومان للحكومة الفارسية، فضلاً عن ١٦ بالمائة المذكورة في المادة العاشرة.(٢٥)

خلاصة قصة الامتياز:

بعد حصول دارسي على الامتياز وتدفق النفط سافر إلى مكان العمل للاطلاع على مجريات الأمور هناك، ودخل إحدى القرى في بلاد فارس ولم يستقبل بحفاوة لذا انصرف لتغيير عقائد أو معتقدات أهالي القرية وبمساعدة صديقته واسمها (سند ريلا) **Cinderella** ومع دخولها كانت تدخل المصنوعات الغربية التي كان ينبهر بها سكان تلك القرية وكان الشخص الذي تفاعل مع هذه الظاهرة هو كبير أو شيخ القرية وبمرور الزمن تعلم الناس اللغة الإنكليزية وذلك لاختلاطهم مع العمال البريطانيين في مناطق البحث والحفر للحيلولة دون التعرض لأعمال السرقات التي كانت تحصل في مراكز الحفر فضلاً عن إرضاء سكان تلك القرى، وفي ذلك الأثناء وقع اعتداء على سند ريلا الأمر الذي اتخذه دارسي لمطالبة أهالي القرية بالخسائر، وكان تعويض الخسائر مكلفاً بالنسبة لأهالي القرية الأمر الذي

دعا به دارسي إلى استخراج النفط بمساعدة أهالي القرية وكان هناك شخص وحده يبذل الجهود لإعادة توعية الناس إلى أصالتهم لكن أهالي القرية انبهروا ببريق الصناعات الواردة ونسوا تلك المسألة، وفي النهاية التجاوز على سند ريلا والإهانات التي وجهت من دارسي قد انقلبت إلى باعث لتوعية أهالي القرية وأيقنوا أن إخراج دارسي من هذه القرية بمثابة خرابها.(٢٦) بذلك استطاع دارسي التغلب على عقبة كانت تحول دون تحقيق الامتياز والثروة التي حلم بها

المبحث الثالث: أوضاع دارسي المالية ومراحل الامتياز

أمام الصعوبات التي واجهت دارسي من عقبات البحث والحفر والتنقيب واجهته معضلة أخرى كادت تكون هي الأهم لإنجاز بقية عمله وهي الحصول على المال، لذلك بادر إلى التفاوض مع الشركات الأمريكية إلا أنها لم تلتزم بذلك الأمر فاضطر إلى مفاوضة بيت روتشيلد **Rothschild** في مدينة كان **Can** في فرنسا الأمر الذي أفزع الحكومة البريطانية وخشيتها من تخطيط دارسي لبيع الامتياز إلى شركة فرنسية، وطلب من دارسي التوجه إلى لندن للبحث عن المعونة المالية مع البريطانيين بدلاً من الأجانب فقبل دارسي بذلك، وبدأ يفقد الأمل في الاتفاق مع بيت روتشيلد الذي كان صارماً جداً في المساومة، وكان من حسن حظ دارسي أن الأسطول البريطاني فكر في التحول من الفحم الحجري إلى النفط في إدارة محركات سفنه، فالفحم متوفر في بريطانيا أما النفط فموارده بعيدة، الأمر الذي شجع دارسي وأعطاه الأمل في متابعة البحث وأن لا يسمح بوقوعها تحت سيطرة أجنبية، وفي نهاية أيار ١٩٠٨ تعاقدت الاميرالية البريطانية مع شركة بورما على تزويدها بالنفط من حقول بورما وأسام، أخبرت الحكومة البريطانية دارسي عند قدومه إلى لندن أن شركة نفط بورما مستعدة لمساعدته وأن تدفع له قسماً من نفقات عمليات الحفر في بلاد فارس.(٢٧)

تخلص دارسي من العقبة التي كانت تشغله وهي الاتفاق على عمليات الحفر، وبقيت في طريق رينولدز مشاكل خطيرة منها تزايد عداء القبائل التي أخذت تخرب المعدات وتسرق المؤن فضلاً عن اعتراض الشاه بتحريض من روسيا عن عدم تغيير أي شروط في الامتياز وعلى تكوين شركة جديدة، لذلك اتصلت الحكومة الفارسية بالحكومة البريطانية وجاء رد الحكومة

أنها مستعدة لحماية رعاياها فأرسلت الحكومة كتيبة من الجيش الهندي البريطاني بقيادة ملازم إنكليزي اسمه (أرنو لد ولسون) **Arnold Wilson** لحماية عمليات الشركة أولاً ومن القبائل وعدم إلحاق الضرر بالشركة من جهة ثانية، ولم تعلم حكومة الشاه بهذا الإجراء إلا بعد وصول الكتيبة داخل أراضيها، وقالت: (اعتراض الحكومة الفارسية على وجود الكتيبة داخل أراضيها حماقة).(٢٨)

تأسيس شركة الأنكلو _ فارسية:

كان لاكتشاف النفط في بلاد فارس وتفجر النفط من بئر في منطقة مسجد سليمان صداه الكبير ولاسيما عند الحكومة البريطانية، وكان ذلك أساس الشركة في المستقبل، إذ تم في الرابع عشر من نيسان ١٩٠٩ تأسيس (شركة سنديكاي) (شركة النفط الأنكلو _ فارسية) **Anglo Persian Oil Company** لاستثمار ذلك الحقل وبقية الامتياز في الأراضي الفارسية برأس مال قدره (١،٠٠٠،٠٠٠) مليون جنيه إسترليني قدمته شركة نفط بورما باقتراح من الحكومة البريطانية التي عينت (اللورد ستراثكوانا) رئيساً لمجلس إدارة الشركة الجديدة كي تسيطر على شؤونها بقوة، وعوضت الشركة بعقد لتجهيز الأسطول الملكي بزيت الوقود بقيمة (٢٠) عشرين مليون جنيه إسترليني. (٢٩) خشت الحكومة البريطانية من انقطاع مورد النفط في حال خوض الحرب ضد ألمانيا فوافق البرلمان البريطاني عام ١٩١٤، بناءاً على إلحاح (الأميرال فيشر) **Admiral Fisher** وصديقه (ونستون تشرشل) **Winston Churchill** على اتخاذ خطوة جديدة وهي إصدار مرسوم أعطي الحكومة السيطرة على شركة نفط الأنكلو _ فارسية، فاشترت قبل إعلان الحرب بأشهر قليلة ٥١ بالمائة من أسهم الشركة بمبلغ قدره (٢,٢٠٠) مليونان ومائتا ألف جنيه إسترليني وبذلك سيطرت على الشركة التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم (بريتش بتروليوم) برأس مال قدره (٤٢٥) أربعمائة وخمسة وعشرون مليون جنيه إسترليني، فتحول الامتياز إلى امتياز حكومي وصار الخلاف بين الشركة وبلاد فارس يعني خلافاً بين الحكومة الفارسية والحكومة البريطانية (٣٠)

إلغاء اتفاقية دارسي:

منذ حصول دارسي على امتيازه في بلاد فارس انتخب مديراً للشركة التي تأسست في عام ١٩٠٩، حتى وفاته في أيار ١٩١٧، أعيد النظر في الاتفاقية عام ١٩٣١ بين تيمور تاش وزير الشاه، و (كدمن) **Kidman** رئيس هيأة الشركة في لندن وكان المكان في باريس ولوزان، توقفت المفاوضات مع انتشار الخبر عام ١٩٣١، إذ إن تقي زاده اعترض على حصة بلاده بهذا الامتياز، وفي الرسائل التي وصلت شركة النفط أن بلاد فارس ألغت امتياز دارسي من جانب واحد وبلا أثر رجعي وتعهدت بلاد فارس بعدم التجاوز على حقوق الشركة ولن تعطي الامتياز لأي شركة أخرى، تعاقبت هذه الأعمال من جانب واحد وبناءاً على قرارات الشاه الاستبدادية هددت بريطانيا بلاد فارس بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية لمدة أسبوع بموجب رسالتها المؤرخة في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٣٢، إذا لم تسترجع بلاد فارس الامتياز، غير إن حكومة بلاد فارس رفضت التهديد وأصرت بريطانيا على موقفها فأحالت القضية إلى عصبة الأمم.(٣١) وفي الثامن عشر من كانون الأول ١٩٣٣ طلب رئيس عصبة الأمم من بلاد فارس وبريطانيا بتجنب أي تصعيد للموقف بينهما، قبلت بلاد فارس توجيه رئيس عصبة الأمم وبعثت بلاد فارس بوفد إلى تشيكوسلوفاكيا للتفاوض بهذا الشأن لحل الخلاف، وبعد مفاوضات أعلن الجانبان استعدادهما لعقد اتفاقية جديدة على أن تبدأ المفاوضات في طهران، إلا أن ذلك رفض من شركة النفط الفارسية وتهيأ الوفد للرجوع إلى بلاده. (٣٢) وفي الثاني من آذار ١٩٣٣ توصل الطرفان إلى عقد معاهدة جديدة وأعرب كلا الطرفين عن ر ضاه لدور عصبة الأمم وألغيت معاهدة دارسي، وعدَ إلغاء الاتفاقية نصراً كبيراً للجانب الفارسي، لان هذه الاتفاقية التي كان أمدها ٣٣ عاماً، وخلافا للاتفاقية السابقة سيصوت عليها في المجالس النيابية لكلا البلدين، تضمنت الاتفاقية الجديدة عدم السماح لبلاد فارس محاسبة الشركة العاملة، وسمح للمسؤولين التفاوض مع روسيا بشأن نفط شمال بلاد فارس والذي أدى إلى عقد اتفاقية (ساد جيكف) **Sad Jikv**، لكن هذه الاتفاقية عرضت لمناقشتها في الثلاثين من نيسان في مجلس الشورى (البرلمان) وطرأ إصلاح على مادة واحدة وصوت عليها بالجلسة نفسها.(٣٣)

الخاتمة

ـ مما سبق يتضح إن الامتياز حرك السياسة في داخل وخارج بلاد فارس،إذ أن روسيا لم تتنازل عن امتيازاتها التي حصلت عليها في المناطق الشمالية على الرغم من مساعدتها للحكومة الفارسية،إما الأراضي الباقية فكانت من نصيب الحكومة البريطانية، فكان امتياز دارسي هو من حرك الحكومة الفارسية ونبهها إلى المطالبة في نصيبها من أرباح النفط، فأحست أن الاحتكار طويل الأمد وان ما تجنيه الشركات البريطانية من أرباح خيالية مقارنة لما تعطيه للحكومة الفارسية ولاسيما بعد تأسيس شركة الانكلو _ فارسية،فضلا عن خشية الحكومة البريطانية من انقطاع مصدر النفط ولاسيما في الحرب العالمية الأولى.

ـ فأقدمت الحكومة البريطانية على شراء نصف أسهم الشركة الأمر الذي يعني تحول هذه الشركة إلى شركة حكومية،فأصبح الخلاف بين الدولتين وعرض الأمر على عصبة الأمم وتم اتخاذ القرار بإلغاء اتفاقية دارسي وعقد معاهدة جديدة بموافقة برلمان كلا الدولتين.

ـ عُدّ إلغاء اتفاقية دارسي نصرا كبيراً تحقق لبلاد فارس لتقليص مدة الامتياز بعد إن كانت ٣٣ عام لكن في الوقت نفسه أعطت اتفاقية دارسي الحق للمسؤولين البريطانيين التفاوض مع الجانب الروسي بشان النفط في بلاد فارس فضلا عن محاسبة الشركات صاحبة الامتياز العاملة داخل البلاد.

المصادر

1. B. Shwadran, The Middle East, Oil and the Great Powers, New York, 1959, p. 15.
2. Ronald W. Ferrier, The History of the British Petroleum Company, Vol.l, The Developing years, 1901 – 1932, Cambridge, 1982, p.p. 59 – 62.
3. M. Reza Ghods, Iran in the Twentieth Century, A Political History, London, 1989, p.p. 47 – 49.
4. Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power, New York, 1991, p. 136.
5. **WWW.Mountmorgan.com/d'Arcy.htm1** **ينظر عبر الإنترنيت العنوان الآتي :**

٦. المصدر نفسه

7. Shwadran, op. cit.p.27.
8. Reza Ghods, op. cit. p. 52.

٩. ل.ف. فاسور،النفط في العالم، ترجمة عدنان نجا،منشورات العويدات، بيروت، ط١، ١٩٦١، ص ٩٨.

١٠. شارل عيساوي ومحمد يفانه، اقتصاديات نفط الشرق الاوسط، ترجمة حسن احمد السلمان، مطبعة شفيق، بغداد، ط ١، ١٩٦٦، ص ٤٥.

11. WWW.Iranica.com/articles فارسي ينظر عبر الانترنيت العنوان الآتي:

١٢. أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦ – ١٩٧٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،١٩٩٩، ص ١٤.

١٣. أندره نوشستي، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، ترجمة أسعد محفل، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧١، ص. ٢٩.

14. S.H. Longrigg, Oil in the Middle East, Oxford, London, 1955, p. 18.

١٥. أمال السبكي، المصدر السابق، ص ١٤.

١٦. المصدر نفسه، ص ١٤ – ١٥.

١٧. عبد الحميد العلوجي، خضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ج ١، مديرية الثقافة العامة، بغداد، ١٩٧٣، ص ١٠٠.

١٨. جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط ١٩٠١ – ١٩٧٢، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٦ وما بعدها.

19. Ronald W. Ferrier, op, cit, p.p. 181; راشد البراوي، حرب البترول في العالم،

٢٠. حميد صفري، النفط يستعبد إيران، ترجمة عبد الرزاق الصافي،مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، ١٩٧٠، ص ٦٧.

٢١. أندره نوشستي، المصدر السابق، ص ٣١.

٢٢. جواد العطار، المصدر السابق، ص ١٧.

٢٣. لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية عن احتكار النفط الدولي، دور احتكار النفط الدولي في العراق، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٦٠، ص ٣١ ; عبد الحميد العلوجي، خضير عباس اللامي، المصدر السابق، ص – ص ١٠٤ – ١٠٦.

٢٤. أندره نوشستي، المصدر السابق، ص ٣١.

٢٥. للتفاصيل ينظر نصوص المواد المتفق عليها بين الطرفين، عبد الحميد العلوجي، خضير عباس اللامي، المصدر السابق، ص – ص. ١٠٣ – ١٠٧.

26. ينظر عبر الانترنيت العنوان الأتي : WWW.Iranica.com/newaite/articles.

27. Daniel Yergin, op. cit, p. 144.

٢٨. جواد العطار، المصدر السابق، ص – ص ١٧ – ١٨.

29. ينظر عبر الانترنيت العنوان الأتي: WWW.Shipotions.ni.HistoricalReview

٣٠. جواد العطار، المصدر السابق، ص ١٩.

٣١. علي دواني، نهضت روحانيون إيران، مجلد ٢، ص – ص ٩٨ – ٩٩ فارسي

٣٢. دكتر أيرج ذوقي، مسائل سياسي نفت إيران، طهران، ١٩٧٨، ص ٥٣. فارسي

33. Ronald W. Ferrier, op. cit, p. 167.